الأمم المتحدة
A/72/420/Add.2
الجمعية العامة
Distr.: General
11 December 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون
البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة تيريزا تشيبولو لوسويلي **تشاندا** (زامبيا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال (انظر الوثيقة A/72/420، الفقرة ٢). واتُّخِذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢٤ و ٢٧ المعقودتين في ١ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة[(١)].

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/72/L.27 و A/C.2/72/L.48

٢ – في الجلسة ٢٤ المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم ممثل إكوادور، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروعَ قرار عنوانه ”متابعة وتنفيذ إجراءات العمل

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ١١ جزءا، تحت الرموز A/72/420، و A/72/420/Add.1، و A/72/420/Add.2، و A/72/420/Add.3، و A/72/420/Add.4، و A/72/420/Add.5، و A/72/420/Add.6، و A/72/420/Add.7، و A/72/420/Add.8، و A/72/420/Add.9، و A/72/420/Add.10.

(١) A/C.2/72/SR.24 و A/C.2/72/SR.27.

المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“ (A/C.2/72/L.27).

٣ - وفي الجلسة ٢٧ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“ (A/C.2/72/L.48)، مقدم من نائبة رئيس اللجنة، كيمبرلي لويس (سانت لوسيا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/72/L.27.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وُجّه انتباه اللجنة إلى ورقة غرفة الاجتماعات غير الرسمية (CRP.22) التي تتضمن النص النهائي المتفق على إدراجه في الموضع المشار إليه في مشروع القرار.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/72/L.48، بصيغته المنقّحة وفقا لورقة غرفة الاجتماعات، لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل بربادوس ببيان بصفته ميسّر مشروع القرار.

٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/72/L.48، بصيغته المنقّحة وفقا لورقة غرفة الاجتماعات (انظر الفقرة ٩).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/72/L.48، بصيغته المنقحة وفقا لورقة غرفة الاجتماعات، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/72/L.27 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٩ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان بربادوس[١] وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)[٢]، وإعلان موريشيوس[٣]، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٤]، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٦]، بما في ذلك الفصل السابع المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٧]،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالبناء على الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

---

(١) *تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل – ٦ أيار/مايو ١٩٩٤* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) *تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠–١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٦) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى الوثائق الختامية والقرارات الصادرة عن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧١/٢٢٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وجميع قراراتها السابقة ذات الصلة[٩]،

وإذ ترحب بالخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو، إكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧١/٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي حثّت فيه على تعزيز دعمها لتنفيذ أمور منها إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) ودعت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إدراج هذه الإجراءات وتعميمها تماما في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، وأنها لا تزال تواجه قيودا لبلوغ أهدافها في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تنوه بتولي الدول الجزرية الصغيرة النامية زمام الأمور والقيادة في التغلب على بعض هذه التحديات، وإذ تشدد في الوقت نفسه على أن تحقيق النجاح سيظل صعبا ما لم يكن هناك تعاون دولي،

وإذ تسلّم بأن تغير المناخ يشكل أحد العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وإذ تؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الكوارث،

وإذ تعترف بأن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ما زالا يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان لدول معينة منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها،

---

(٨) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

(٩) انظر القرارات ٧٠/٢٠٢ و ٦٩/٢٨٨ و ٦٩/٢١٧ و ٦٩/١٥.

وإذ تحيط علما بمختلف المبادرات التي تجسد العلاقة المهمة بين المحيطات وتغير المناخ، بما في ذلك مبادرات من بينها مبادرة مسار المحيطات التي استهلت على هامش الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ تشير إلى دعوة جميع أصحاب المصلحة إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها تعجيل الإجراءات الرامية إلى منع التلوث البحري والحد منه بشكل كبير بجميع أنواعه، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، واللدائن الدقيقة، والتلوث بالمغذيات، ومياه المجاري غير المعالجة، وعمليات تصريف النفايات الصلبة، والمواد الخطرة، والتلوث الناجم عن السفن، ومعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة بطريقة أخرى، مع الاعتراف في نفس الوقت بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من بين الجهات الأكثر تعرضا لآثار التلوث البحري،

وإذ ترحب باتفاق باريس[(١٠)] وبدخوله المبكر حيز النفاذ، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، كما تشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(١١)] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تؤكد من جديد أن المحيطات والبحار، جنبا إلى جنب مع المناطق الساحلية، تشكل عنصرا أساسيا من عناصر النظام الإيكولوجي للأرض، وهي مرتبطة ارتباطا جوهريا بالتنمية المستدامة، وإذ تؤكد من جديد كذلك أن وجود محيطات وسواحل سليمة ومنتجة وقادرة على التكيف هو أمر حاسم لتحقيق أهداف عدّة من بينها، القضاء على الفقر، وتوفير إمكانية الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وتوفير سبل كسب العيش، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية بما في ذلك عزل الكربون، ويمثل عنصرا هاما في هوية شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية وثقافتها،

وإذ تشير إلى قرارها ٣١٢/٧١ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، الذي تؤيد فيه الإعلان المعنون ”محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل“ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المعقود في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والذي يتزامن مع اليوم العالمي للمحيطات، الذي يُحتفل به في ٨ حزيران/يونيه، وإذ تعيد في هذا الصدد تأكيد الدور الهام الذي يؤديه الإعلان في إظهار الإرادة الجماعية من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ محيطاتنا وبحارنا ومواردنا البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تنوه بالإسهامات الهامة للجلسات الحوارية بشأن إقامة الشراكات والالتزامات الطوعية التي قُطعت في سياق ذلك المؤتمر في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال وفي الوقت المناسب،

وإذ تسلّم بأن الصحة شرط مسبق للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كافة ونتيجة من نتائجها ومؤشر من مؤشراتها، وبأن مسار ساموا يدعو إلى وضع وسياسات وبرامج لكفالة تحسين الصحة،

---

(١٠) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(١١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تسلّم أيضا بالحاجة إلى الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية والكشف عنها والعلاج منها، وإلى توفير خدمات جيدة في مجال الرعاية الصحية الأساسية، مع الحد في الوقت نفسه من الآثار المتصلة بالصحة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان في الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تؤكد من جديد أهمية إطار الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز، بما في ذلك من خلال اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وحوار الشراكة العالمي السنوي الثاني لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وكذلك أهمية شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز فيها، وضرورة استمرار اتساقه مع إطار الشراكات،

وإذ ترحب باجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد بشأن موضوع ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير – المضي قدما في مسار ساموا“،

وإذ تسلّم بأنه من المهم للغاية تعبئة الموارد من جميع المصادر من أجل تنفيذ مسار ساموا تنفيذا فعالا،

وإذ تسلّم أيضا بأنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية وما تقوم به من تعبئة لمواردها المحدودة، فإن ما أحرزته من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، لم يكن متكافئا، بل إن بعضها شهد تراجعا من الناحية الاقتصادية، وبأنه لا يزال هناك عدد من التحديات الهامة،

وإذ تلاحظ التراجع في علاقات المراسلة المصرفية الذي يواجهه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تتطلع في هذا الصدد إلى مواصلة النظر في هذه المسألة في التقارير المقبلة التي تعدها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، حسب الاقتضاء ووفقا للولايات الحالية،

وإذ تسلّم كذلك بما يقدمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة ١٩ من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

١ - ***تحيط علما*** بتقارير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٢]؛

(١٢) A/72/214 و A/71/267 و A/71/267/Add.1 و A/70/269.

٢ - ***تؤكد من جديد*** الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعنونة إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية[٥]، وتحث على تنفيذها بسرعة وبفعالية، وكذلك على رصدها ومتابعتها واستعراضها على نحو فعال؛

٣ - ***تحث*** على التنفيذ الكامل والفعَّال للالتزامات والشراكات المعلن عنها في المؤتمر وعلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بجميع وسائل التنفيذ، على النحو الوارد في مسار ساموا؛

٤ - ***ترحب*** بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول، بما في ذلك حلول إضافية، للتحديات الرئيسية التي تواجهها بما يدعم التنفيذ الكامل لمسار ساموا؛

٥ - ***تشير*** إلى أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في مسار ساموا، والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٣]، وكذلك الوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، وتسلّم بأوجه الترابط فيما بينها؛

٦ - ***تشير أيضاً*** إلى الفقرة ١٦ من قرارها ٧١/٢٢٥ وتلاحظ أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سيخصص في اجتماعه لعام ٢٠١٨ وفي اجتماعاته المقبلة ما يكفي من الوقت لمواصلة تناول التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة ومتابعة مسار ساموا وتنفيذه، وتشجع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على إبداء الاهتمام الكافي بهذه المناقشات، مع مراعاة أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة، وكذلك الدروس المستفادة من عمليات متابعة واستعراض المؤتمرات السابقة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية وما صدر عنها من وثائق ختامية؛

٧ - ***وإذ تكرر*** النداء الوارد في الإعلان المعنون ”محيطاتنا مستقبلنا؛ نداء للعمل“[١٤] لاتخاذ إجراءات عاجلة لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

٨ - ***تشجع*** على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي بدأته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧؛

٩ - ***ترحب*** بالمبادرات والبرامج الكثيرة التي يجري تنفيذها لدعم أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعم تنفيذ مسار ساموا، وتشجع على القيام بمبادرات أخرى في هذا الصدد؛

١٠ - ***تقر*** في هذا الصدد بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بتنفيذ مسار ساموا وتقوم بتعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي لهذا الغرض بالرغم من قاعدة مواردها المحدودة، وتهيب

---

(١٣) القرار ٧٠/١.

(١٤) القرار ٧١/٣١٢، المرفق.

بالمجتمع الدولي مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ مسار ساموا، بطرق منها إدماج مضامينه في سياساتها وأطرها الإنمائية الوطنية والإقليمية ودعمها في القيام بذلك؛

١١ - ***ترحب*** بالجهود الأولية المبذولة ضمن إطار الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل رصد وضمان التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات من خلال إقامة شراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكفالة أن تركز الشراكات على أولويات تلك الدول، وتحديد فرص جديدة لتعزيز تنميتها المستدامة، وكفالة التنفيذ الكامل لمسار ساموا، وتهيب، في هذا الصدد، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة مواصلة تعزيز تقديم ما يلزم من دعم في مجال التحليل والدعوة لعمل اللجنة التوجيهية ولا سيما لضمان إجراء حوار سنوي عالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية يكون عملي المنحى ومركّزا على النتائج؛

١٢ - ***تحث*** جميع الشركاء على إدماج مسار ساموا في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم التعاونية، حسب الاقتضاء، لضمان متابعته وتنفيذه بفعالية؛

١٣ - ***تحث*** كيانات منظومة الأمم المتحدة على أن تعمم، في إطار ولاية كل منها، مراعاة مسار ساموا في الخطط والأطر الاستراتيجية لكل منهما، وتشجع جميع المعنيين من الجهات صاحبة المصلحة على أن تتيح موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل التنفيذ الفعال والمعجل لمسار ساموا؛

١٤ - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإدماج أولويات وأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أطرها الاستراتيجية والبرنامجية ذات الصلة، بوسائل منها عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستويين الوطني والإقليمي، تمشيا مع ولاياتها وأولوياتها الشاملة؛

١٥ - ***تشجع*** منظومة الأمم المتحدة على دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز تعاونها بشأن بناء القدرة على الصمود وبشأن تعزيز الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ؛

١٦ - ***تشدد*** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة؛

١٧ - ***تشير*** إلى ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة وعمليات متابعتها؛

١٨ - ***تحيط علما*** بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية“ الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٨ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥[(١٥)]؛

١٩ - ***تؤكد*** على الدور الهام الذي تضطلع به وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية

(١٥) انظر A/72/119 و A/72/119/Add.1.

غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا لولايات كل منها، بما في ذلك تلك الواردة في مسار ساموا، وغير ذلك من الوثائق والقرارات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وتحثّ على تحسين التنسيق والتعاون؛

٢٠ - ***تلاحظ*** النتائج الأولية التي توصلت إليها وحدة التفتيش المشتركة والتي تشير إلى أن الموارد لم تزد على مدى فترة شهدت فيها ولايتا وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية توسعا كبيرا، وفي هذا الصدد، تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، على أساس استثنائي وعلى ألا يشكل ذلك سابقة وفي حدود الموارد المتاحة، تقييما للاحتياجات الناجمة عن تطور الولايات المسندة إلى برامج الأمانة وبرامجها الفرعية ذات الصلة يتسم بالشفافية ومدعما بأدلة واضحة، وأن يكفل تخصيص الموارد المطلوبة للوفاء بتلك الولايات بشكل كاف دعماً لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢١ - ***ترحب*** بالجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم خطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحيط علما بالاختصاصات المعتمدة في اجتماعها الأخير من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق الفعال بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة وتحسين سبل الاتصال والتشاور مع الدول الأعضاء؛

٢٢ - ***توصي*** بأن تواصل منظومة الأمم المتحدة العمل من أجل كفالة أن تكون الأنشطة المنفذة دعما للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في نطاق ولاية كل كيان، متوائمة مع أولويات تلك الدول من أجل تعزيز تنفيذ مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٣ - ***تشير*** إلى الفقرة ١١ من قرارها ٧٠/٢٩٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، وتحث منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير فعالة للحد من عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من خلال إقامة روابط متسقة ومنسقة وفعالة بين ترتيبات متابعة واستعراض تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ والوثائق الختامية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

٢٤ - ***تحث*** المجتمع الدولي على دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية ونظم البيانات الوطنية على كفالة توفير إمكانية الحصول في الوقت المناسب على بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة تمشيا مع أحكام مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حسبما هو مناسب للسياقات الوطنية، بغية دعم تنفيذ ومتابعة واستعراض مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠؛

٢٥ - ***تحث*** كيانات منظومة الأمم المتحدة على أن تنسق تخطيط أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها وتنفيذ تلك الأنشطة بالتشاور الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء من أجل التنمية كافة، تعزيزاً للفعالية والكفاءة في تقديم الدعم لتنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠، مع تجنب تشبع القدرة الاستيعابية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد القطري؛

٢٦ - ***تطلب*** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن تساهم بنشاط، في حدود ولاية كل منها، في التصدي لأوجه الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال اتباع نهج أكثر شمولا للتمويل التساهلي للتمكين من تحسين فرص الحصول على التمويل من أجل التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٧ - ***تعيد تأكيد*** قرارها إجراء استعراض رفيع المستوى ليوم واحد في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا، مما يفضي إلى وضع إعلان سياسي مقتضب وعملي المنحى يُعتمد على الصعيد الحكومي الدولي وتقرر أن تواصل النظر في طرائق الاستعراض قبل نهاية الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة؛

٢٨ - ***تقرر*** أن تعقد في عام ٢٠١٨ اجتماعات تحضيرية إقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق كل منها، وكذلك أن تعقد اجتماعا أقاليميا لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، لإجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ مسار ساموا على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتقرر أيضا أنه ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وحدتها المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ولمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وللوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، القيام، لهذا الغرض، في إطار ولاية كل منها وفي حدود مواردها القائمة، بتنظيم عملية الاستعراض على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وتيسيرها وتقديم الدعم اللازم لها؛

٢٩ - ***تكرر تأكيد*** الأهمية الحاسمة للمشاركة الكاملة والفعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية الاستعراض الرفيع المستوى، وتدعو في هذا الصدد الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة والجهات المانحة المعنية إلى المساهمة في صندوق التبرعات الاستئماني لغرض مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة الكاملة والفعالة في الاستعراض الرفيع المستوى والعمليات التحضيرية المختلفة؛

٣٠ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والسبعين، تقريرا عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة، وتنفيذ هذا القرار، وأن يتشاور، لدى إعداد ذلك التقرير، مع الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، حسب الاقتضاء، مع مراعاة العمل الذي تقوم به كيانات منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بهدف تقييم التقدم المحرز وتحليله، وأن يدرج فرعا يوجز فيه الإجراءات المتخذة والمقرر اتخاذها من أجل تعزيز تنسيق وتكامل عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعما للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٣١ - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، البند الفرعي المعنون ''متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية''، ما لم يتفق على خلاف ذلك.